الأطفال الفلسطينيون ضحايا العدوان والانتهاكات الجسيمة في ظل الاحتلال الإسرائيلي

بمناسبة اليوم الدولي للأطفال الأبرياء ضحايا العدوان – 4 حزيران

مقدمة

بمناسبة اليوم الدولي للأطفال الأبرياء ضحايا العدوان، الذي يصادف الرابع من حزيران من كل عام، تؤكد وزارة شؤون المرأة أن الأطفال الفلسطينيين يشكلون إحدى أكثر الفئات تضرراً من سياسات الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه المتواصل على الأرض الفلسطينية المحتلة. وتتعرض الطفولة الفلسطينية لانتهاكات جسيمة وممنهجة تشمل القتل والإصابة والإعاقة والاعتقال والتعذيب والنزوح القسري والحرمان من الخدمات الأساسية، في انتهاك صارخ لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل.

ولا تقتصر آثار هذه الانتهاكات على الخسائر البشرية المباشرة، بل تمتد لتقوض فرص الأطفال في التعليم والصحة والحماية والنمو السليم، وتترك آثاراً نفسية واجتماعية طويلة الأمد على الأطفال وأسرهم ومجتمعهم. كما تؤثر بصورة مضاعفة على النساء والأمهات اللواتي يتحملن أعباء متزايدة في رعاية الأطفال المتضررين والناجين من العنف والإصابات والإعاقات وفقدان أفراد الأسرة.

أطفال غزة: طفولة تحت القصف والنزوح والحرمان

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، تعرض أطفال قطاع غزة لواحدة من أشد الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة.

أبرز المؤشرات

- استشهاد ما لا يقل عن **21,289طفلاً** حتى شباط/فبراير 2026.
- إصابة أكثر من **44,500طفل** بإصابات متفاوتة الخطورة.
- نزوح ما يقارب **800ألف طفل** نتيجة تدمير المنازل والبنية التحتية.
- تدمير أو تعطيل مئات المدارس والمرافق الصحية ومراكز الرعاية.
- حرمان أعداد كبيرة من الأطفال من التعليم والرعاية الصحية والمياه الآمنة والغذاء الكافي.

وتشير هذه المعطيات إلى أن أطفال غزة يواجهون انتهاكات تمس حقوقهم الأساسية المكفولة بموجب اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك الحق في الحياة والصحة والتعليم والحماية والعيش الكريم.

أطفال الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية

شهدت الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية تصاعداً خطيراً في الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال الفلسطينيين.

أبرز المؤشرات

- توثيق أكثر من **1,800اعتداء للمستوطنين خلال عام 2025**، وهو أعلى مستوى تم تسجيله منذ بدء توثيق هذه الحوادث.

▪تهجير **72طفلاً فلسطينياً** في القدس الشرقية خلال الأشهر الأولى من عام 2026 نتيجة سياسات الهدم والتهجير القسري.

▪استمرار الاقتحامات العسكرية والاعتقالات والقيود المفروضة على الحركة والوصول إلى التعليم والخدمات الأساسية.

▪تعرض الأطفال في التجمعات البدوية والمناطق المصنفة (ج) ومحيط المستوطنات لخطر متزايد من العنف والتهجير.

وتؤدي هذه الممارسات إلى تقويض البيئة الآمنة اللازمة لنمو الأطفال وتطورهم، وتؤثر بصورة مباشرة على استقرارهم الأسري والنفسي والاجتماعي.

الأطفال الأسرى: الاعتقال والتعذيب وسوء المعاملة

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال الأطفال الفلسطينيين في ظروف تتعارض مع المعايير الدولية الخاصة بحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة.

أبرز المؤشرات

▪نحو **351طفلاً أسيراً** في سجون الاحتلال حتى آذار/مارس 2026.

▪من بينهم **180طفلاً رهن الاعتقال الإداري** دون تهمة أو محاكمة.

▪أفاد **94%من الأطفال المحتجزين** بحرمانهم من الرعاية الطبية أثناء الاحتجاز.

▪أفاد **45%من الأطفال المفرج عنهم** بعدم تمكنهم من العودة إلى التعليم بعد الإفراج عنهم.

وتشير التقارير الحقوقية إلى تعرض الأطفال لأشكال متعددة من الانتهاكات تشمل:

- الضرب والإهانة والتهديد.
- الحرمان من النوم.
- الحرمان من الرعاية الطبية.
- العزل الانفرادي.
- التحقيق دون حضور محامٍ أو أحد الوالدين.
- الاعتقال الإداري دون ضمانات قانونية.

وتشكل هذه الممارسات انتهاكاً للمادة (37) من اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية جنيف الرابعة.

الأبعاد الجندرية للانتهاكات

تؤكد وزارة شؤون المرأة أن آثار العدوان والانتهاكات الواقعة على الأطفال الفلسطينيين لا يمكن فصلها عن أبعادها الجندرية والاجتماعية.

فالنساء والأمهات يتحملن مسؤوليات متزايدة في رعاية الأطفال المصابين أو ذوي الإعاقة أو فاقدي أحد الوالدين أو كليهما، في ظل انهيار الخدمات الأساسية وتراجع سبل العيش.

كما تواجه الفتيات مخاطر إضافية مرتبطة بالنزوح القسري وفقدان الخصوصية وتراجع فرص التعليم والخدمات الصحية والحماية، الأمر الذي يفاقم من هشاشتهن ويؤثر على مستقبلهن الاجتماعي والاقتصادي.

وتؤدي هذه الظروف إلى زيادة الضغوط النفسية والاجتماعية داخل الأسر الفلسطينية، بما ينعكس على رفاه الأطفال ونموهم السليم.

الآثار النفسية والاجتماعية

تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الأطفال الذين يتعرضون للحرب أو النزوح أو الاعتقال أو فقدان أفراد الأسرة يواجهون مخاطر مرتفعة للإصابة بـ:

- اضطرابات ما بعد الصدمة.
- القلق المزمن والاكتئاب.
- اضطرابات النوم والخوف المستمر.
- التراجع في التحصيل الدراسي.
- صعوبات الاندماج الاجتماعي.
- فقدان الشعور بالأمان والاستقرار.

كما أن استمرار التعرض للعنف وانعدام اليقين بشأن المستقبل يقوض فرص الأطفال في النمو والتطور والعيش في بيئة آمنة ومستقرة.

جهود وزارة شؤون المرأة

تواصل وزارة شؤون المرأة العمل على حماية النساء والأطفال وتعزيز صمودهم من خلال تطوير السياسات الوطنية والحشد والمناصرة الدولية وتوثيق الانتهاكات الواقعة عليهم.

وفي هذا السياق، طورت الوزارة بالشراكة مع المؤسسات الوطنية والدولية منصة "**هند ويوسف**"، وهي منصة فلسطينية صديقة للأطفال تهدف إلى تعزيز وعي الأطفال بحقوقهم، ونشر مفاهيم الحماية والسلامة والمشاركة، وتوفير محتوى تفاعلي مبسط يراعي الفئات العمرية المختلفة.

كما تعمل الوزارة على:

- إدماج احتياجات الأطفال والنساء المتضررين من العدوان ضمن الخطط والسياسات الوطنية.
- دعم جهود الرصد والتوثيق والمناصرة الدولية للانتهاكات الواقعة على الأطفال.
- تعزيز التكامل بين الحماية الاجتماعية والحماية القانونية والدعم النفسي والاجتماعي.
- تطوير المرصد الوطني للعنف القائم على النوع الاجتماعي باعتباره أداة وطنية لرصد وتحليل الانتهاكات متعددة الأبعاد.

- تعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين لضمان استجابة أكثر حساسية لاحتياجات الأطفال والنساء.

المساءلة الدولية وحماية الأطفال الفلسطينيين

تؤكد وزارة شؤون المرأة أن حماية الأطفال الفلسطينيين تتطلب إنهاء حالة الإفلات من العقاب وضمان مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحقهم.

وتجدد الوزارة دعوتها إلى:

- تفعيل آليات العدالة الدولية والمساءلة.
- ضمان حماية الأطفال الفلسطينيين بموجب القانون الدولي.
- وقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال فوراً.
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية للأطفال وأسرهم.
- دعم جهود التحقيق والتوثيق والمحاسبة على الجرائم المرتكبة بحق الأطفال الفلسطينيين.

كما تؤكد الوزارة أهمية تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، بما فيها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة **ECOSOC L.28**، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحماية الأطفال والنساء أثناء النزاعات المسلحة، وفي مقدمتها القرار **1325** بشأن المرأة والأمن والسلام.

خاتمة

تكشف المعطيات المتاحة عن واقع إنساني وقانوني بالغ الخطورة يعيشه الأطفال الفلسطينيون في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، حيث تتقاطع آثار القتل والإصابة والإعاقة والنزوح والاعتقال والتعذيب مع الحرمان من الحقوق الأساسية في التعليم والصحة والحماية.

وتؤكد وزارة شؤون المرأة أن حماية الأطفال الفلسطينيين ليست مسؤولية وطنية فحسب، بل التزام قانوني وأخلاقي يقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره. وتجدد الوزارة دعوتها للأمم المتحدة والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف والمؤسسات الدولية المختصة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لوقف الانتهاكات المستمرة بحق الأطفال الفلسطينيين، وضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، وتوفير الحماية الدولية اللازمة لهم، بما يكفل حقهم في الحياة والكرامة والأمن ومستقبل آمن وعادل.

تم إعداد هذه الورقة استناداً إلى بيانات وتقارير صادرة عن اليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(OCHA) ، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فلسطين، ومؤسسات الأسرى الفلسطينية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب.